العدد (1439) السنة السادسة -الاحـد (22) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الضغط السكاني المتواصل .. هل يقود لمعالجات سريعة ؟

بغداد / حسين الهاشم

تعد ازمة السكن الاكثر خطورة بعد ان ضاقت المنازل بساكنيها . حيث اخذت تتعقد خلال السنوات الاخيرة . لعدم تبني برنامج واضح يعالج هذه المشكلة من قبل الدوائر الحكومة المختصة بهذا الشان .. والتي على عاتقها الوقوف عند هذه الازمة بكل جدية .. لدرء التاثيرات السلبية التي اخذت تعقد حالة الكثير من المواطنين العراقيين في شتى أنحاء البلد .. حيث بدأ الضغط السكاني يرتفع الى حدود تنذر بالكارثية في ظل تدني الخدمات الضرورية في الحياة والتي قد تؤدي الى تفشي الامراض والاوبئة بين من يعيش في مناطق ذات كثافة سكانية عالية ..

علاء محمد حميد يقول: مازالت العوائل العراقية تقف عاجزة عن فعل اي شيء لانها لاتملك المنافذ تجعلها تخرج من هذه الازمة.. ولابد من ان يكون لأزمة السكن حلول مستعجلة تبدأ بها الجهات الحكومية المختصة في جميع المحافظات لان مشكلة السكن تتصاعد حدتها في عموم مناطق البلد.. ويمكن لوزارة الاسكان والتعمير ان تشرع الى وضع حلول مستعجلة لإنقاذ المواطنين من خلال انشاء المجمعات السكنية السريعة باستخدام البناء الجاهز والذي تكاليفة مناسبة لجميع الاطراف المواطن والحكومة.. ونتمنى ان تشرع الجهات المسؤولة في الدولة إلى ايجاد حلول مستعجلة لهذه المشكلة التي اثرت سلبا على واقع حياة الآف العوائل محدودة الدخل . فالدولة قادرة على توزيع اراض سكنية وان كانت خارج المدن في ضواحيها وكذلك قروض مالية تساعدنا على بناء دار حتى وان تتكون من غرفة واحدة وملحقاتها لاننا نعيش حياة صعبة الى ابعد الحدود وضيق المكان يلازمنا مذ عدة سنوات ولا نستطيع تحريك ساكن. برغم ان المنازل التي نعيش بداخلها اصبحت لا تكفي لسكن عائلة واحدة من العوائل العديدة التي تسكنه .. وهذا امر حقيقة بدأ يؤثر في الوضع النفسي لنا وصار التفكير يلازم اذهاننا لساعات طويلة يوميا.. ولا نعرف لمن نلجأ كي يستطيع وضع حلول مناسبة لمشاكلنا المستعصية..

خالد علوان محمد موظف حكومي يقول: مشكلة السكن من اكبر المشاكل التي نعانيها في حياتنا اليومية . فارتفاع اسعار الإيجارات وقلة الدور السكنية دفعنا إلى السكن في غرفة واحدة ونحن عائلة مكونة من سبعة افراد.. وايجار الغرفة (١٠٠) ألف دينار ومستلزمات المعيشة تحتاج الى نفقات مرتفعة جدا.. ونطالب الحكومة بان تعمل على مساعدتنا على انهاء معاناة الآف العوائل... لاسيما بعد ان اصبح لنا اولاد وبنات اعمار الشباب ويطالبوننا بان نوفر لهم اجواء تجمل بين ثناياها شيئاً من الحرية.. بالمقابل نحن نقف عاجزين عن توفير اي من متطلباتهم..وقال مدير مصرف الرافدين عبد الحسين الياسري هناك خطوة لمعالجة ازمة السكن من خلال مشروع القروض الاسكانية التي جاءت لمعالجة ازمة السكن.. لان البلاد تعاني ازمة سكن كبيرة اذ تشير الدراسات الى الحاجة لاكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية.. وكانت هناك فكرة لدى المصرف بتقديم القروض الى دوائر الدولة مباشرة.. الا ان البنك المركزي اشترط تقديم القروض من خلال الجمعيات الاسكانية في دوائر الدولة لتتولى عملية التسليف او تشييد المجمعات السكنية.كما ان هذا المشروع لا يتقاطع مع عمل المصرف العقاري.. لاسيما وان مصرف الرافدين بالاساس تجاري وهو يمارس منذ اكثر من ٢٠ عاما الصيرفة الشاملة كمنح القروض الزراعية والصناعية والاسكانية والخدمية وغير ذلك، ومنها اقراض المصرف العقاري ٢٠٠ مليار دينار هذا العام حسب توجيهات وزير المالية الذي دعم مشروع اقراض الموظفين .. حيث توجد لدى المصرف اموال تقارب ٢٠ ترليون دينار لابد من توظيفها بما يعود بالنفع على المصرف والمواطن اما المصرف العقاري فهو المتخصص بهذا الشأن والاكثر خبرة، لافتا الى ان «مبلغ القرض وآلية التقسيط والفائدة ما زالت قيد الدراسة.وتوجد امكانية لدى رجال الاعمال في محافظة النجف لتشييد وحدة سكنية خلال عدة ايام تنفذها شركات عالمية متخصصة.. ما يعني ان المصرف سيساهم بشكل كبير وسريع في حل ازمة السكن في البلاد.قال ثامر حاتم السلطان عضو لجنة الاسكان في محافظة بغداد : تشكلت هذه اللجنة خلال الفترة الماضية وتضم تحت مظلتها عدة جهات مسؤولة عن موضوع الاسكان .. وتهدف الى جمع جهود امانة بغداد ومجلس محافظة بغداد ووزارة الاسكان والاعمار وغيرها من دوائر الدولة لانشاء مشاريع اسكانية كبيرة لمعالجة ازمة السكن المستفحلة .. في وقت يدرك الجميع نسبة العجز الكبيرة في الوحدات السكانية .. والذي لايمكن للحكومة معالجته خلال فترة وجيزة .. لاننا ورثنا تركة اهمال النظام السابق لهذا القطاع .. ولابد من الاتجاه نحو الاستثمار في هذا المجال لحل ازمة السكن الحالية.. لان معالجة الازمة تحتاج الى اموال طائلة لاتقوى عليها الحكومة الاتحادية في هذا الوقت.. في وقت تجد العمل متواصلاً لانجاز مجمعات سكنية هنا وهناك ضمن الامكانات المتاحة لدى الدوائر المختصة في سعيها الجاد للخروج من هذه الازمة .. حيث يتم الان تنفيذ مشروع ١٠ في ١٠ وغيرها من المشاريع.. ولكن نستطيع ان نقول ان هذه المشاريع تعتبر حلولاً دائمية لازمة السكن..

الزيوت النباتية تكشف عن سر الانحدار في منتجاتها

محمد شريف أبو ميسم

تعقيبا على مقالنا المنشور في العدد ١٤١٣ الصادر في ٢٠٠٩/١/١٨ تحت عنوان (سر الانحدار في منتجات الزيوت النباتية) وردنا الرد التالي من مكتب الوكيل المشرف على الأنشطة المركزية / قسم الإعلام في وزارة الصناعة .. وعملا بحرية الرأي وحرصا منا على عرض الحقائق خدمة للصالح العام ننشر ما جاء في التعقيب:

الى / جريدة المدى الغراء

نهديكم تحياتنا ...

تعقيبا على ما نشرته صحيفتكم الغراء بعددها ذي الرقم ١٤١٣ في ٢٠٠٩/١/١٨ تحت عنوان (من الواقع الاقتصادي / سر الانحدار في منتجات الزيوت النباتية).

نود أن نبين بأن ما جاء بالورقة المقدمة من قبل شركتنا الخاصة بموضوع البطاقة التموينية كان شرحا تاريخيا لآلية العمل وتطوره نتيجة الظروف التي مرت على بلدنا خلال العقدين الماضيين أي منذ عام ١٩٨٩ لغاية عام ٢٠٠٩ وما صاحب ذلك في انحسار حصل في مشاركة شركتنا بحصة من مفردات البطاقة التموينية .

أشارت الورقة بأن النسب خلال عام ١٩٨٩ كانت عالية جدا وحصل هذا قبل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد ١٩٩٠/٩/٢ وتعذر تطوير كافة القطاعات الصناعية ومنها شركتنا وأدى ذلك الى تقادم الخطوط الإنتاجية وانخفاض الطاقات وعدم إمكانية مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف أنحاء العالم في مجال تكنولوجيا الإنتاج أو في مجال تطوير نوعية المنتج.

إن فترة ما بعد التغيير أي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما رافقه من تدهور الوضع الأمني قد انعكس سلبا على كميات الإنتاج واقتصار عمل مصانع شركتنا على وجبة عمل واحدة على خلاف ما كان معمولاً به قبل ٢٠٠٣/٤/٩ حيث كان النظام العمل على مدى ٢٤ ساعة أي بثلاث وجبات عمل ، كل ذلك أدى الى انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة وهذا ما تعانيه أغلب شركات وزارتنا الموقرة .

من ناحية أخرى فان عملية توفير المواد الأولية لغرض استمرار الإنتاج قد عانته شركتنا وما زالت تعاني وبشكل كبير جدا ولعدة أسباب منها :

١- عدم توفير السيولة النقدية الكافية لغرض استيراد المواد الأولية اللازمة حيث أن الأسعار كانت مدعومة من الدولة سابقا.

٢- عدم وجود التخصيصات المطلوبة لغرض تجديد وتحديث الخطوط الإنتاجية لتقادمها إذ أنها تحتاج إلى مبالغ كبيرة حيث أكثرها من الثمانينيات.

لا بد من الإشارة إلى أن استيراد الإنتاج الجاهز المشار اليه بالمقالة يتم من خلال الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، وان شركتنا غير معنية بعملية الاستيراد للمنتجات الجاهزة كونها تقوم بعملية الإنتاج للمواد المستوردة وتنظيم عقود تجهيز لهذه المنتجات مع وزارة التجارة .

ازاء هذه الحالة وبدعم وإسناد من وزارة الصناعة والمعادن فقد بادرت الشركة الى اعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية لتأهيل الخطوط الحالية وإنشاء خطوط جديدة وبما يدعم زيادة الإنتاج للوصول الى نسب عالية في دعم مفردات البطاقة التموينية من الزيوت والصابون ومساحيق التنظيف أو أخذ مساحة كبيرة في السوق المحلية أو للتصدير مستقبلا وقد تصل نسبة المساهمة الى نحو ٩٠٪ من احتياجات العراق لبعض هذه المنتجات وخطط لانجاز هذا التحول خلال ثلاث سنوات في حالة توفير التخصيصات المطلوبة .

شاكرين لكم حسن اهتمامكم مع التقدير

مسؤولة الإعلام

ومع اعتزازنا بما جاء في التعقيب بيد ان لنا الملاحظات الآتية :

١- إن نسب الإنتاج التي عرضها ممثل الشركة العامة للزيوت النباتية كانت تتعلق بمساهمة الشركة في مفردات البطاقة التموينية التي (كانت تسد ٨٥ إلى ٩٠٪ من متطلبات البطاقة التموينية..) على حد قوله .. وهذه الأخيرة التي تمحورت الندوة حولها استحدث العمل بها في زمن الحصار الاقتصادي أي في تسعينيات القرن الماضي وليس قبل ذلك كما جاء في التعقيب.

٢- قفز التعقيب من ١٩٩٠/٩/٢ إلى ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ متجاهلا صلب الموضوع وعلق حالة التردي في الإنتاج على الوضع الأمني بخلاف ما ذهب إليه ممثل الشركة في الندوة الذي وجد في استيراد المواد الأولية مشكلة رئيسية تقف أمام تصاعد الإنتاج.

٣- أشار التعقيب إلى عدم توفر السيولة النقدية الكافية لغرض استيراد المواد الأولية اللازمة بجانب عدم وجود التخصيصات المطلوبة لغرض تجديد وتحديث الخطوط الإنتاجية.. وهنا نتساءل لو كان أي منا يملك مصنعا وينفق أموالا دون مقابل فهل سيلوذ بالصمت أمام هذا الواقع ويقبل بهذه التعليلات ؟

٤- أشار التعقيب إلى إن الشركة غير معنية بعملية الاستيراد للمنتجات الجاهزة ، وهذا أمر صحيح ونحن على علم بذلك بيد إنها كانت معنية بالأمر في زمن الحصار بدليل إن نظام العمل كان على مدار ٢٤ ساعة أي بثلاث وجبات عمل بسبب الطلب المتزايد لتغطية مفردات البطاقة التموينية من قبل وزارة التجارة التي وجدت في الاستيراد حلا سهلا .

٥- بشرنا التعقيب بإعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية لتأهيل الخطوط الحالية وإنشاء خطوط جديدة وبما يدعم زيادة الإنتاج للوصول إلى نسب عالية في السوق المحلية أو للتصدير مستقبلا قد تصل إلى ٩٠٪ من احتياجات العراق لبعض هذه المنتجات وبشرنا بخطط لانجاز هذا التحول خلال ثلاث سنوات ولكنه اشترط حالة توفير التخصيصات المطلوبة.. وهنا تسكب العبرات.. فنكرر ما قلناه : إن ثمة إشكالية يراد لها أن تعالج حتى لا تنتهي معاملنا الوطنية هذه النهاية البائسة.. وإذا كانت النوايا تتجه صوب الخصخصة فينبغي أن يتم العمل بها في مشاريع جديدة تقام للدفع بالعجلة الاقتصادية إلى الأمام .

إرجاء التداول الالكتروني بالبورصة لمصرفي (الاستثمار) و (الاسلامي)

بغداد/ وكالات

قال المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية ، الجمعة، ان مجلس المحافظين في السوق قرر ارجاء التداول الالكتروني لشركتي مصرف الاستثمار والمصرف الاسلامي واحلال شركتين بدلا منهما، نظرا لتقاطع توقيتات انعقاد هيئاتهما العامة مع الجلسة الاولى لبدء التداول.واضاف طه احمد عبد السلام بحسب (اصوات العراق) ان مجلس المحافظين "قرر ارجاء التداول الالكتروني لشركتي مصرف الاستثمار والمصرف الاسلامي لتقاطع توقيتات انعقاد هيئاتهما العامة نهاية شهر آذار المقبل مع الجلسة الاولى للتداول الالكتروني، والتي من المؤمل ان تكون خلال الشهرين المقبلين" ، وعليه فان "تداول اسهم الشركتين سيستمر في السوق ولن يتم ايقاف تداولهما كما كان مقررا في ٢٣/شباط الجاري".واشار عبد السلام الى ان "الشركات التي سيتم قبول ايداعها بدلا منهما، هي مصرف الأئتمان وشركة فنادق عشتار، لتكون ضمن الشركات الخمس التي سيتم قبول ايداعها في مركز الايداع العراقي لتباشر تداولها الالكتروني" ، حيث تم تحديد الاول من ايار المقبل "موعدا لآخر جلساتها اليدوية".

وكان سوق العراق للأوراق المالية أعلن في وقت سابق انه سيباشر اواخر شباط الجاري باغلاق التداول على خمس شركات لغرض ايداع سجل المساهمين فيها الى مركز الايداع، بحسب الاجراءات التي ستتخذ استعدادا لتنفيذ مشروع التداول الالكتروني، اربع منها مصرفية وهي الاستثمار العراقي والاسلامي العراقي واشور الدولي والمنصور، اما الخامسة فهي شركة فندق المنصور، على ان يتم قبول الشركات المساهمة الاخرى للتحميل على انظمة السوق الالكترونية بالتتابع.. من جانب آخر إرتفع مؤشر البورصة العراقية خلال الاسبوع الماضي بنسبة ٢١٪ ما يعادل ١٧ نقطة، لتغلق على ٩٢،٦٥٣ وهو اعلى معدل تسجله البورصة منذ تاسيسها، بدفع من قطاع الفنادق الذي ارتفع بنسبة ١٨٪.

فيما شهدت الجلسات الثلاث التي عقدت خلال الاسبوع ، تداول اكثر من ٨،٧ مليار سهم تجاوزت قيمتها الـ١٥،٧ مليار دينار (١١،٥ مليون دولار) من خلال تنفيذ ١٢٧٥ عقد تداول

ويتم التداول حاليا في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق التداول اليدوي، من خلال ثلاث جلسات تعقد ايام الاحد والثلاثاء والخميس من كل اسبوع.

النفط يتراجع تحت وطأة المخاوف الاقتصادية

المدى / وكالات

هبطت أسعار العقود الآجلة للنفط يوم الجمعة متأثرة سلبيا بتدهور التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي.

وأغلق الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم اذار التي انتهت تعاملاتها اليوم منخفضا ٥٤ سنتا الى ٣٨,٩٤ دولاراً للبرميل بعد ان سجل في الجلسة السابقة أكبر مكاسب في التسويات ببورصة نايمكس منذ الحادي والثلاثين من كانون الاول.. ذكرت ذلك (رويترز) وأضافت ان خام القياس الاوروبي مزيج برنت لعقود نيسان أغلق منخفضا في لندن ١٠ سنتات الي ٤١,٨٩ دولاراً للبرميل.

وقال خبير في اسواق الطاقة «النفط الان تحركه المخاوف العامة بشان الاقتصاد وكيف سيؤثر ذلك في الطلب.»وفي وقت سابق من يوم الجمعة تراجعت اسعار النفط عن مستوى ٣٨ دولارا للبرميل لكنها قلصت خسائرها بعد ان ساعدت تعليقات للبيت الابيض أكد فيها ايمانه بأن النظام المصرفي ينبغي ان يبقى مملوكا للقطاع الخاص في تهدئة مخاوف السوق بشان احتمال تأميم بنوك امريكية وهي التعليقات التي ساعدت ايضا في صعود الاسهم في وول ستريت.

وقالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية : ان مخزونات النفط التجارية في الولايات المتحدة انخفضت قليلا الاسبوع الماضي بسبب تراجع الواردات وزيادة الطلب مناقضة التوقعات ومنهية سبعة اسابيع متتالية من الزيادات.وهوت اسعار النفط نحو ١١٠ دولارات منذ ان سجلت أعلى مستوى لها على الاطلاق في يوليو تموز الماضي مع تقلص الطلب على الخام بفعل تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية وهو ما دفع منظمة اوبك للدول المصدرة للنفط الى الموافقة على تخفيضات حادة في الانتاج.

بأختصار

• واصلت الاسهم الامريكية الهبوط يوم الجمعة دافعة مؤشر داو جونز الصناعي الي أدنى مستوى اغلاق في أكثر من ست سنوات مع قلق المستثمرين من ان الحكومة لن تنفذ خطة لانقاذ القطاع المصرفي بسرعة كافية لتفادي تأميم بعض البنوك.

• تعهد الرئيس الامريكي باراك أوباما باشراف دقيق على انفاق حزمة الحوافز الاقتصادية بقيمة ٧٨٧ مليار دولار والتي اصبحت قانونا وقال انه لن يسمح بأي هدر للاموال الحكومية.

• قال الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف ان المسؤولين يعملون ببطء غير مقبول لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية فيما بدا أنه توبيخ لرئيس الوزراء فلاديمير بوتين.

• قال مورجان تسفانجيراي رئيس وزراء زيمبابوي يوم الجمعة ان تكلفة اصلاح اقتصاد البلاد المنهار قد تصل الي ٥ مليارات دولار وان اجتذاب استثمارات اجنبية مباشرة سيكون عاملا مساعدا.

• أعلن الحارس القضائي الذي عينته السلطات الاتحادية في الولايات المتحدة على مجموعة ستانفورد المالية يوم الجمعة تجميد حسابات العملاء لحين تسوية المطالبات القانونية وقال ان العملاء لا يمكنهم الحصول على حيازاتهم نقدا في الوقت الحالي.

• قال الرئيس الفنزولي هوجو تشافيز بأن فنزويلا تواجه عاما صعبا لان اسعار النفط هبطت الى نصف المستوى المستهدف في ميزانية الحكومة.

• قال مسؤول بهيئة قناة السويس ان تراجع عائدات القناة بسبب الازمة المالية العالمية والقرصنة البحرية قبالة ساحل القرن الافريقي لن يؤثرا في عمليات تعميق المجرى الملاحي للوصول الى غاطس يبلغ ٦٦ قدما من ٦٢ قدما حاليا.

الصيد الجائر يحيل الثروة السمكية الى أعلاف

في الوقت الذي يتوجس فيه الفرد العراقي الخوف من موت مفاجئ في لحظة طيش «إرهابية» تعيش الكائنات المائية أيضاً هذا النوع من الإرهاب الذي يمارس اليوم كوسيلة لكسب الرزق، وأمام أنظار الجميع، حيث تستخدم فيه القنابل اليدوية والصعقات الكهربائية وأنواع مختلفة من السموم القاتلة بغية ان تطفو الضحية على سطح الماء بأنواعها وإحجامها المختلفة لتكون بعد ذلك مجرد اعلاف لحيوانات داجنة.

ويقول عبد الصاحب عباس وهو شاب يقتات من عمل الصيد الذي توارثه عن أجداده «الكثير من الصيادين تركوا صيد السمك وبيعه في الأسواق للاستخدام البشري، إلى صيد السمك والقيام بتجميعها وتجفيفها ثم بيعها كأعلاف حيث ان الطن الواحد يباع بـ(٣٠٠،٠٠٠) دينار».وعن مراكز بيع الجملة لهذه الاعلاف التي بدأت تنتشر في اكثر مدن العراق وخاصة الجنوبية منها يقول عباس علي وهو صاحب احد هذه المراكز في قضاء القرنة شمال البصرة «نحن نبيع الى تجار من داخل المحافظة ومن خارجها حيث يقوم هؤلاء بشراء أطنان من هذه الأعلاف واغلب الأحيان يزداد الطلب ويقل العرض فيقومون بالتسويق من مراكز بيع الاعلاف في ميسان او السماوة او الناصرية او الفاو لغرض بيع الأعلاف على اصحاب حقول الدواجن أو تهريبها الى خارج الحدود فهناك من يدفع بالدولار». ويضيف «أن هناك احتجاجاً كبيراً من قبل الكثيرين من رجال الدين الذين تحدثوا من على منابرهم عن خطورة وحرمة هذا التصرف الذي يقوم به بعض الصيادين».

المباشرة بتنفيذ مشروع ماء الهندية وإحالة مجسرين للتنفيذ في كربلاء

كربلاء / المدى

بدأت إحدى الشركات المحلية بتنفيذ مشروع ماء الهندية الموحد الذي تبلغ كلفته(٣٢) مليار دينار ضمن خطة وزارة البلديات والاشغال العامة لعام٢٠٠٨ ومن المؤمل أن ينجز خلال ١٨ شهرا.

أعلن ذلك للمدى مدير ماء كربلاء المهندس حيدر عبد العباس وأضاف ان سعة المشروع تبلغ ٢٠٠٠ م مكعب/ ساعة وسيلبي في حالة انجازه حاجة أهالي المدينة والمدن والقرى المحيطة بها وتخلصها من شحة المياه التي تعاني منها هذه المناطق وتشهد كربلاء حملة كبيرة لبناء مشاريع الماء في عموم المحافظة بعد إهمال دام عقود طويلة.

من جهة أخرى قال مدير إعلام بلدية كربلاء ماجد ناجي انه تم إحالة تنفيذ مجسرين اثنين في مدينة كربلاء لأول مرة بتكلفة إجمالية بلغت ثمانية مليارات و ٥٠٠ مليون دينار .وأضاف ناجي للمدى إن المجسر الأول سينفذ في تقاطع الضريبة والثاني في تقاطع باب طويريج ،ومن المؤمل انجازهما خلال سنتين وفق التصاميم

استقرار سعر صرف الدينار للأسبوع الخامس على التوالي

المدى / وكالات

إنخفض حجم الطلب الكلي على الدولار في جلسات البنك المركزي العراقي خلال الاسبوع الماضي الى ٥٤٨ مليون دولار، وبسعر صرف مستقر للأسبوع الخامس على التوالي بلغ ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار.

وبلغ أجمالي مبيعات المركزي خلال الاسبوع المالي ٥٤٨ مليونا و ٧٢٠ الف دولار، بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ دينار مقابل كل دولار، من خلال عقد خمس جلسات للمزاد خلال الاسبوع.. ذكرت ذلك (أصوات العراق) وأضافت نقلا عن مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح ان استقرار سعر الصرف للأسبوع الخامس على التوالي سببه الانخفاض العالمي باسعار السلع المستوردة والذي من شانه ان "يعطي قيمة للدينار العراقي امام الدولار حتى لو لم نرفع قيمته.

وارجع المستشار انخفاض حجم الطلب الكلي الى" توافق الاسبوع الحالي مع اربعينية الامام الحسين (ع) وخصوصا خلال يومي الاحد والاثنين الماضيين حيث ان اغلب النشاط الاقتصادي توقف فانخفض الطلب على الدولار في المزاد".